الأمم المتحدة

A/C.2/79/SR.12–E/2025/SR.3

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والسبعون

Distr.: General
31 October 2024
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

دورة عام 2025

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
اللجنة الثانية
الجلسة الثانية عشرة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
دورة عام 2025
الجلسة الثالثة

محضر موجز للجلسة المشتركة للجنة الثانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن "تعزيز مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود في أوقات الاضطراب"

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2024، الساعة 10:00

الرئيس المشارك: السيد عبد المغيث (رئيس اللجنة الثانية) ..... (بنغلاديش)
الرئيس المشارك: السيد راي (رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي) ..... (كندا)
ثم: السيد ثابا (نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي) .....(نيبال)

المحتويات

البيانات الافتتاحية

حلقة النقاش 1: "تسخير الحماية الاجتماعية لصالح تحقيق المساواة بين الجنسين وبناء القدرة على الصمود وإحداث التحول"

حلقة النقاش 2: "تمويل القدرة على الصمود: ضرورة حتمية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030"

البيانات الختامية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-18865 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتِحت الجلسة الساعة 10:05.

البيانات الافتتاحية

1 - **السيد عبد المغيث** (الرئيس المشارك): قال إن العالم قد تعرض على مدى السنوات الماضية لصدمات متكررة وأزمات متعددة ومتداخلة - من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى أزمات الغذاء والوقود والمال الحالية. وتُشكِّل النزاعات المسلحة واقعاً مميتاً لبلايين البشر، في حين يستمر ارتفاع وتيرة الكوارث المناخية وشدتها. وقد تداخلت الصدمات مع الأزمات الهيكلية الأساسية في مجالات الوظائف وسبل العيش والرعاية والبيئة وزادت من حدتها.

2 - وأضاف قائلا إن الاجتماع المشترك الحالي سيوفر فرصة لمناقشة معنى القدرة على الصمود والنمو في سياق العالم الحديث. وستدرس حلقة النقاش الأولى دور الحماية الاجتماعية في دعم النساء في مواجهة الصدمات، والوصول إلى مسارات مستدامة للخروج من الفقر ومعالجة الدوافع الهيكلية لعدم المساواة. وستقدم الحلقة الثانية نظرة متعمقة إلى الدور الهام لتمويل نظم الحماية الاجتماعية، والحد من مخاطر الكوارث، والتكيف والقدرة على الصمود من أجل تحقيق النمو الشامل للجميع والمستدام.

3 - **السيد راي** (الرئيس المشارك): قال إنه في عالم تتصاعد فيه المخاطر وأوجه الضعف تصاعداً هائلاً، لم تكن الحاجة إلى نظم حماية اجتماعية شاملة ومراعية للمنظور الجنساني أكبر مما هي عليه الآن. ففي منتصف الطريق في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يمكن لهذه النظم أن تؤدي دورًا مهمًا في إعادة أهداف التنمية المستدامة إلى مسارها الصحيح والصمود في وجه المزيد من الانتكاسات.

4 - وأشار إلى أن التعاون الدولي في مجال التمويل لم يكن قط أكثر أهمية مما هو عليه الآن. فللاستثمار في نظم الحماية الاجتماعية العديد من أوجه التآزر مع الاستثمار في الجهود الرامية إلى التصدي لأزمة المناخ. ويمكن لنظم الحماية الاجتماعية المصممة والمنفذة والممولة بشكل صحيح تحقيق أقصى قدر من المساهمة في المساواة بين الجنسين، والقضاء على الفقر، والقدرة على الصمود في مواجهة الأزمات وعمليات التحول الاقتصادي والاجتماعي الأوسع نطاقاً.

5 - **السيدة أورتيز** (مديرة منظمة العدالة الاجتماعية العالمية): ألقت الكلمة الرئيسية عبر وصلة فيديو، فقالت إنها ترغب في التكلم عن دور نظم الحماية الاجتماعية الشاملة في تعزيز الازدهار، والإنصاف، والقدرة على الصمود والنمو في عالم تسوده حالة من عدم اليقين. وعادة، كانت الحكومات تتصدى للأزمات بسياسات وبرامج عامة قوية. وأما تدابير التقشف أو ضبط أوضاع المالية العامة التي يتخذها العديد من الحكومات حاليًا فتخلف آثارا اجتماعية سلبية وينبغي تجنبها. ولدى الحكومات العديد من البدائل الأفضل لدعم الحلول الهيكلية الطويلة الأجل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الخيارات الممكنة لتحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة وتوفير الخدمات العامة للجميع.

6 - وأضافت قائلة إن المادة 22 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على أن لكل شخص، بوصفه عضواً في المجتمع، حقا في الضمان الاجتماعي. وتسهم الحماية الاجتماعية الشاملة في النمو من خلال الحد من عدم المساواة، وزيادة إنتاجية العمال وتعزيز الاستهلاك. وهي تخلف أيضا آثارا قوية على التنمية البشرية والإنصاف، خاصة بالنسبة إلى النساء والأطفال، ويمكن أن تساعد في بناء الاستقرار السياسي.

7 - وأشارت إلى أنه من المهم التمييز بين نظم الحماية الاجتماعية أو الضمان الاجتماعي الشاملة التي تستند إلى الحقوق والمعايير الدولية من جهة، و "شبكات الأمان" البسيطة التي تتسم بأنها مؤقتة ومجزأة وقائمة على الاحتياجات من جهة أخرى. وتحقق البلدان التغطية الشاملة من خلال مزيج من التأمين الاجتماعي العام، الممول من الاشتراكات، وحد أدنى من المساعدة الاجتماعية، الممولة من الميزانية العامة. وتشمل الحماية الاجتماعية أو الضمان الاجتماعي نظماً عامة، في حين يتسم التأمين الاجتماعي بطابع إعادة التوزيع ويمكن أن تستوعب بنيته الاختلالات التي تكتنف عمل المرأة بسبب أحداث الحياة مثل الولادة وتقديم الرعاية.

8 - ومضت تقول إنه ينبغي للدول عند صياغة وتنفيذ نظم الحماية الاجتماعية الشاملة أن تقوم بما يلي: (أ) البدء باتفاق جماعي لتحقيق الغاية 1-3 من أهداف التنمية المستدامة كجزء من استراتيجية التنمية الوطنية؛ (ب) تحديد الثغرات القائمة في الحماية الاجتماعية؛ (ج) تحديد خطط الحماية الاجتماعية المناسبة، سواء أكانت قائمة على الاشتراكات أم غير قائمة على الاشتراكات، أم من النوعين؛ (د) تحديد مصادر التمويل المحتملة؛ (هـ) مناقشة الموارد المالية والبشرية مع وزارة المالية؛ (و) الاتفاق على استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية.

9 - وتابعت كلامها قائلة إن شبكات الأمان التي تستهدف جزءاً ضئيلاً من الفقراء تستبعد غالبية السكان وتعاقب النساء على وجه الخصوص. ولذلك ينبغي للحكومات، بدلاً من تخفيض ميزانياتها، أن تبحث عن خيارات لزيادة الحيز المالي المتاح لها، يمكن أن تشمل اتخاذ أي من الإجراءات المحددة التالية: (أ) زيادة الإيرادات الضريبية التصاعدية؛ (ب) ضمان دفع أرباب العمل اشتراكات الضمان الاجتماعي الكافية ومنحهم عقود عمل لائقة للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي؛ (ج) مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة؛ (د) إعادة هيكلة الديون أو إلغاؤها؛ (هـ) إعادة تخصيص النفقات العامة لاستبدال البرامج ذات التكاليف العالية والآثار الاجتماعية المنخفضة؛ (و) الاستفادة من الاحتياطيات المالية واحتياطيات النقد الأجنبي؛ (ز) اعتماد إطار للاقتصاد الكلي أكثر تساهلا؛ (ح) زيادة المساعدات والتحويلات؛ (ط) إنشاء آلية أكثر عدلاً لتوزيع حقوق السحب الخاصة.

حلقة النقاش 1: "تسخير الحماية الاجتماعية لصالح تحقيق المساواة بين الجنسين وبناء القدرة على الصمود وإحداث التحول"

10 - **السيدة هندريكس** (مديرة شعبة السياسات والبرامج والشؤون الحكومية الدولية في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)): تكلمت بصفتها مشاركة في حلقة النقاش، فقالت إن الأخبار السارة الواردة في طبعة عام 2024 من *الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية* هي أن التغطية بالحماية الاجتماعية ازدادت بشكل مستمر في جميع أنحاء العالم على مدى العقود الماضية. وقد أصبح لدى النساء والفتيات الآن إمكانية أكبر للحصول على حد أدنى من ضمان الدخل عند مواجهة أحداث الحياة العادية. وتُمكِّن الحماية الاجتماعية النساء من تجنب آليات التكيف السلبية، مثل بيع الأصول، وإخراج الأطفال، وخاصة الفتيات، من المدرسة، وتناول الطعام بعد الآخرين أو التعرض للجوع.

11 - وأضافت قائلة إنه لا يزال هناك مع ذلك 2 بليون امرأة وفتاة غير مشمولات بآليات الحماية الاجتماعية بصورة كاملة. وفي حين أن الحالة مزرية بشكل خاص في البلدان المنخفضة الدخل، حيث لم تحدث زيادة كبيرة في التغطية منذ عام 2015، فإن المشكلة لا تقتصر على تلك البلدان. فالتغطية

بالحماية الاجتماعية للنساء تتأخر عن نظيرتها لدى الرجال في كل أنحاء العالم تقريبًا. وعلاوة على ذلك، اتسعت الفجوات بين الجنسين في التغطية بالحماية الاجتماعية في المناطق الأقل نمواً، مما يشير إلى أن المكاسب التي تحققت مؤخراً عادت بالنفع على الرجال أكثر من النساء.

12 - وأردفت قائلة إن الحاجة إلى الحماية الاجتماعية لم تكن قط أكبر مما هي عليه الآن. فالحماية الاجتماعية تؤدي دوراً مهماً في حماية النساء والفتيات من الفقر، خاصة أثناء الأزمات. وبينما تركت أزمة تكلفة المعيشة النساء والأسر المعيشية المنخفضة الدخل تحت وطأة ارتفاع أسعار الغذاء والوقود معاً، فإن القليل من تدابير السياسة العامة يهدف صراحة إلى زيادة الأمن الاقتصادي للنساء من خلال تزويدهن بالتحويلات النقدية أو العينية. وسيكون توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل 770 مليون امرأة في العالم ما زلن يعملن في وظائف غير رسمية أولوية رئيسية لسد الفجوة بين الجنسين في هذه التغطية.

13 - وأشارت إلى أنه مما يدعو إلى السرور أن سياسات الحماية الاجتماعية تصمم مع مراعاة حقوق النساء والفتيات واحتياجاتهن. فتونس والمكسيك، على سبيل المثال، هما من بين البلدان التي قامت مؤخرًا بتكييف قوانينها المتعلقة بالحماية الاجتماعية لتكون أكثر شمولاً للعمال المنزليين. وعلاوة على ذلك، قطعت منغوليا خطوات كبيرة نحو تعميم الحق في استحقاقات الأمومة بغض النظر عن الوضع الوظيفي أو الجنسية. وبالإضافة إلى ذلك، جمعت جنوب السودان والكاميرون وملاوي بين التحويلات النقدية وإتاحة إمكانية الحصول على الوظائف والتدريب في مجال الزراعة المقاومة لتغير المناخ، مما يساعد النساء على كسب العيش بالتزامن مع التكيف مع احترار المناخ.

14 - واسترسلت قائلة إن الوعد بالحماية الاجتماعية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، سيعتمد بصفة عامة في نهاية المطاف على توافر التمويل الكافي، بسبل من بينها إصلاح الهيكل المالي الدولي. وبشكل أكثر تحديداً، ينبغي ألا تتسبب مدفوعات فوائد الديون المتصاعدة بالحد من الإنفاق الاجتماعي، وينبغي ألا تقلّص الحماية الاجتماعية بسبب التهرب الضريبي أو تجنب دفع الضرائب وينبغي توجيه المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني.

15 - وذكرت أنه ينبغي أن تكون كرامة النساء والفتيات وتمكينهن وفاعليتهن في صميم تصميم السياسات، وتنفيذ البرامج وتمويل الحماية الاجتماعية. وهذا يعني عملياً إزالة العقبات أمام توفير الحماية الاجتماعية للنساء والفتيات. فالحماية الاجتماعية حق من حقوق الإنسان المكفولة للجميع وهناك حاجة إلى الانتقال تدريجيا نحو الحماية الاجتماعية الشاملة وغير المشروطة.

16 - وقالت إنه نظرًا لأن النساء والفتيات كثيرا ما يتولين مسؤوليات متعددة، يجب تمكينهن من الوصول إلى برامج الحماية الاجتماعية المصممة للعودة بالفائدة عليهن. وتُشكِّل ظروف العمل الملائمة والحلول الرقمية الشاملة للجميع والعملية التشاركية جزءًا من مكونات نظم تقديم الحماية الاجتماعية الناجحة.

17 - واستطردت قائلة إن تدابير الحماية الاجتماعية يجب أن تربط بفعالية بالسياسات الأخرى المهمة لحياة النساء والفتيات، مثل السياسات المتصلة بالعمالة وبالعنف الجنساني. ويمكن تكييف التحويلات النقدية لمعالجة الشواغل السياساتية. فعلى سبيل المثال، أضافت الجمهورية الدومينيكية مؤخرًا إمكانية الحصول على خدمات رعاية الطفل ودعم الناجين من العنف الجنساني إلى برامج التحويلات النقدية التي توفرها.

18 - **السيدة ديواكار** (نائبة مدير الشبكة الاستشارية المعنية بالفقر المزمن): تكلمت بصفتها مشاركة في حلقة النقاش، فقالت إنها قامت بتحليل الديناميات الجنسانية للفقر في سياق دراسة أساسية أجريت لأغراض

الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية وإن الرسالة الرئيسية الأولى لدراستها تتمثل في أن المرأة تعاني من آثار أشد وطأة لأزمات مثل التضخم، والكوارث المرتبطة بالمناخ وانعدام الأمن. فعلى سبيل المثال، أظهرت البيانات الواردة من بيرو، وجمهورية تنزانيا المتحدة وبنغلاديش أن نسبة أعلى بكثير من الأسر المعيشية الفقيرة التي تعيلها نساء أبلغت عن عواقب وخيمة للغاية للصدمات، مقارنة بالأسر المعيشية الفقيرة التي يعيلها رجال. وبشكل عام، ليس تأثير تلك الصدمات أسوأ بالنسبة إلى النساء فحسب، ولكن تعافيهن منها أبطأ نظرا لأن النساء، عندما تقع الأزمات، كثيرا ما تكون لديهن خيارات أو آليات تكيف أقل من الرجال بسبب المعايير الاجتماعية أو الجنسانية السلبية.

19 - وأضافت قائلة إن الفكرة الرئيسية الثانية المستخلصة من دراستها هي أن حصة كبيرة من السكان في البلدان الثلاثة جميعاً، معروفة باسم السكان الفقراء مؤقتاً، معرضة بشدة للفقر. ولذلك، بحثت الدراسة في دور الحماية الاجتماعية في تلك البلدان والدرجات المتفاوتة لقدرة النساء على الاستفادة من التغطية بالحماية الاجتماعية للحد من تعرضهن للفقر. ومما يؤسف له أن قدرة النساء وأسرهن المعيشية على الاعتماد على الحماية الاجتماعية للوقاية من الصدمات محدودة إلى حد ما. فحيثما يتم تلقي المساعدة الاجتماعية، فإنها تُستخدم عادةً لتلبية احتياجات الكفاف من الغذاء وكثيرا ما تكون غير كافية لتلبية الاحتياجات الأكثر إنتاجية. ويؤدي ذلك إلى اعتماد أكبر بكثير على الأسرة أو الأصدقاء كشكلين من أشكال الدعم في مقابل المساعدات الحكومية. وعموما، لا تكون البرامج المحدودة الأهداف قادرة على إحداث تأثير حقيقي في معالجة الفقر المزمن أو منع الانزلاق إلى الفقر في مواجهة الصدمات. ومن هنا تأتي الحاجة إلى مزيد من نظم الحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني والمستجيبة للصدمات.

20 - وأردفت قائلة إنه من المهم، لتحقيق هذه الغاية، تعزيز نظم الحماية الاجتماعية القائمة على المعرفة بالمخاطر، وهو ما يشمل زيادة قيم المدفوعات، والعمل مع رابطات حقوق المرأة وحقوق العمال غير الرسميين للوصول إلى المحتاجين، وتبسيط الرصد عبر النظم وتعزيز التنسيق بشأن جمع البيانات. وينبغي توسيع نطاق التغطية التي توفرها تلك النظم ليشمل ليس فقط الأشخاص الذين يعانون من الفقر المزمن، ولكن أيضًا الأشخاص المعرضين لخطر الوقوع في براثن الفقر. وهناك أيضاً حاجة ملحة لتقوية التكامل، والملاءمة والاتساق لتحسين فعالية الحماية الاجتماعية.

21 - **السيدة باريت** (نائبة رئيس الاتحاد الدولي للعمال المنزليين)**:** تكلمت بصفتها مشاركة في حلقة النقاش، فقالت إنها أصبحت عاملة منزلية في سن الرابعة عشرة في جامايكا. وعلى الرغم من أنها عملت لأكثر من 40 عاماً كعاملة منزلية، بما في ذلك كعاملة في الرعاية المنزلية في الولايات المتحدة طوال السنوات الـ 22 السابقة، فإنها لم تستطع حتى التفكير في التقاعد لأنه لن يكون هناك ضمان اجتماعي كافٍ. ومما يؤسف له أن هذا الوضع شائع بالنسبة إلى العاملات المنزليات. وتواجه إحدى صديقاتها من العاملات المنزليات خطر أن تصبح بلا مأوى إذا تقاعدت.

22 - وذكرت أن عضوية الاتحاد الدولي للعمال المنزليين تتألف من المربيات، وعمال التنظيف المنزلي والعاملين في مجال الرعاية المنزلية في جميع أنحاء الولايات المتحدة. ويتقاضى العاملون في مجال الرعاية في الولايات المتحدة أجوراً منخفضة جداً بالكاد تكفي لإعالة أسرهم. ويتطلب العمل مجهوداً بدنياً كبيراً وليس لدى العديد من العاملين في مجال رعاية الأطفال إمكانية الحصول على تأمين صحي أو إجازة مرضية مدفوعة الأجر. وفي عام 2023، أصدر الرئيس بايدن أمراً تنفيذياً إلى جميع الوكالات الحكومية لإيجاد حل لمعالجة تلك الأزمة. وأعلنت نائبة الرئيس هاريس أيضا في الفترة الأخيرة عن مقترح لتوسيع نطاق برنامج

"مِديكير" للرعاية الطبية ليشمل العاملين في مجال الرعاية المنزلية، الأمر الذي من شأنه أن يجعل الرعاية متاحة للملايين من كبار السن ويؤدي في الوقت نفسه أيضا إلى رفع الأجور وتحسين ظروف العمل.

23 - ومضت تقول إن العمال المنزليين في الولايات المتحدة كانوا من بين من استبعدوا من قوانين العمل في ثلاثينات القرن العشرين. ومنذ ذلك الحين، يضطر العمال المنزليون بالتالي إلى الاستمرار في تنظيم أنفسهن والدفاع عن حقوقهن. وفي حين أن بعض العمال المنزليين في الولايات المتحدة يستفيدون نظرياً من شرائع الحقوق، فإن هذه الحقوق غير مطبقة من الناحية العملية. وبالمثل، اعتُمدت اتفاقية العمال المنزليين، 2011 (رقم 189) بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين في 37 بلداً، ولكن نظرياً فقط.

24 - وأردفت قائلة إن حكومات العالم يجب أن تضمن تمتع العمال المنزليين بنفس المزايا والحقوق التي يتمتع بها العمال الآخرون، بما في ذلك إمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية. فهم يستحقون الاعتراف بعملهم كعمل لائق.

25 - **السيدة إينولا** (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبًا): قالت إن العدالة والحماية الاجتماعيتين، والمساواة والقضاء على الفقر أهداف أساسية منصوص عليها في معاهدة الاتحاد الأوروبي. وهي تنعكس أيضاً في حافظة استثمارات البوابة العالمية، المفتوحة أمام اتخاذ إجراءات في القطاعات الاجتماعية مثل التعليم، والتدريب، والصحة والحماية الاجتماعية.

26 - وأشارت إلى أنه على الرغم من التوسع غير المسبوق على الصعيد العالمي في مبادرات الحماية الاجتماعية، ولا سيما المبادرات القصيرة الأجل، خلال جائحة كوفيد-19، لا يزال نحو نصف سكان العالم دون حماية على الإطلاق. وأعربت عن التزام الاتحاد الأوروبي بالنهوض بالعدالة الاجتماعية في إطار الركيزة الأوروبية للحقوق الاجتماعية وخطة عملها، على كلا الصعيدين الداخلي والخارجي. ويواصل الاتحاد الأوروبي دعم البلدان الشريكة في ضمان وجود نظم حماية اجتماعية شاملة، ومستدامة، ومراعية للمنظور الجنساني ومستجيبة للصدمات.

27 - وتابعت كلامها قائلة إن الدعم المقدم من خلال التعاون مع الاتحاد الأوروبي ما فتئ يزداد باستمرار في السنوات الأخيرة، بما في ذلك الدعم المقدم إلى المبادرات العالمية القائمة مثل الشراكة العالمية من أجل الحماية الاجتماعية الشاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويعزز الاتحاد الأوروبي أيضاً إيجاد فرص عمل عالية الجودة وملائمة للمستقبل، بسبل من بينها الترويج للاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد الأخضر، وتقديم الدعم للمهارات والتدريب، وتعزيز آفاق سوق العمل للشباب، وزيادة مشاركة المرأة، وتشجيع مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات التي تعاني من التمييز والتي تمثَّل تمثيلاً ناقصًا في سوق العمل المفتوح.

28 - ومضت تقول إن مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، الذي سيعقد في عام 2025، سيوفر فرصة لا مثيل لها لتجديد العقد الاجتماعي المرتكز على حقوق الإنسان وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. وأعربت عن التزام الاتحاد الأوروبي بالمشاركة الفعالة في مؤتمر القمة ذاك.

29 - وأردفت قائلة إن الاتحاد الأوروبي فخور بشراكاته مع مؤسسات التمويل الإنمائي وبالعمل المنجز بشأن تعزيز الغايات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وبحقوق الإنسان في عمليات التمويل في إطار الصندوق الأوروبي المعزز للتنمية المستدامة. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً بالعمل مع مجموعة واسعة من شركاء

التمويل الإنمائي لضمان توفر الدعم والاستثمارات للنهوض بالمساواة بين الجنسين في نهج تقاطعي يعزز الحماية الاجتماعية والتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

30 - **السيد بيل** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن تغير المناخ والأزمات المتصلة بالمناخ يضران بالنساء والفتيات بشكل غير متناسب. فهن يواجهن مخاطر متزايدة تتمثل في المعاناة من النزاعات وعدم الاستقرار، والتعرض للعنف الجنساني وانعدام الأمن الغذائي، وفقدان فرص التعليم وسبل العيش. وبحلول عام 2050، قد يدفع تغير المناخ بما يصل إلى 158 مليون امرأة وفتاة أخريات إلى براثن الفقر المدقع.

31 - وذكر أن حكومة بلده أصدرت في آب/أغسطس 2023 أول استراتيجية للولايات المتحدة على الإطلاق للاستجابة لآثار تغير المناخ على المرأة، مما أضفى الطابع الرسمي على نهجها إزاء الجهود المتعلقة بالصلة بين المساواة بين الجنسين وتغير المناخ. وقال إن معرفة النساء ببيئتهن المباشرة، وسعة حيلتهن في التكيف مع الضغوط الاقتصادية والإيكولوجية، وأدوارهن القيادية في مجتمعاتهن المحلية، هي عوامل تجعلهن عناصر فاعلة حاسمة في عملية التكيف، في مجالات تشمل تطوير نظم الإنذار المبكر والزراعة الذكية مناخياً.

32 - ومضى يقول إنه يجب على جميع البلدان مواءمة استثماراتها نحو التنمية الاقتصادية الخالية من الانبعاثات والقادرة على التكيف مع تغير المناخ، وتعبئة رأس المال الخاص والصناديق الخيرية. وتقوم الولايات المتحدة بإشراك القطاع الخاص، من خلال منصات مثل مسرّع الانتقال في مجال الطاقة، وتحالف "المحركون الأوائل"، ومبادرة "مهمة الابتكار الزراعي للمناخ"، لتعبئة الطلب على الاستثمار في الأسواق التي يصعب فيها الحد من غازات الدفيئة، مثل قطاعات الزراعة، والصناعة الثقيلة والنقل. ومع ذلك، ستكون هناك حاجة إلى المزيد لتسريع عملية الانتقال إلى الطاقة النظيفة وبناء القدرة على الصمود خلال العقد الحاسم الحالي.

33 - وأردف قائلا إن الولايات المتحدة تبذل جهوداً حكومية شاملة لخفض الانبعاثات بما يتماشى مع المسار المؤدي إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة فيما لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية، وهي تستثمر في التنمية الاقتصادية القادرة على التكيف مع تغير المناخ في جميع أنحاء العالم. وفي ظل قيادة الرئيس بايدن، اجتذبت الولايات المتحدة أكثر من 240 بليون دولار أمريكي لصناعات الطاقة النظيفة. وتعمل الولايات المتحدة أيضاً على زيادة حجم التمويل المناخي وضمان استثمار المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لمواردها لتحقيق أقصى قدر من التأثير.

34 - واستطرد قائلا إنه لن يتسنى النهوض بالتنمية المستدامة والرخاء الاقتصادي بنجاح ما لم تُحترم الحقوق الأساسية لكل شخص والكرامة المتأصلة فيه، ولا سيما النساء، والفتيات، ومجتمع الميم الموسع، والأشخاص ذوي الإعاقة، ومجتمعات الشعوب الأصلية والفئات المهمشة الأخرى.

35 - **السيدة وود** (المملكة المتحدة): قالت إن مساعدة البلدان على بناء نظم حماية اجتماعية مستجيبة للصدمات قادرة على تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً أمر أساسي لجعل الكوكب مكاناً صالحاً للعيش للجميع. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بنشر *الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية*، التي تقدم تحليلاً واقعياً للثغرات والتحديات المستمرة في جعل نظم الحماية الاجتماعية تعمل لصالح النساء والفتيات. وتثبت الدراسة الاستقصائية أيضاً أن الحماية الاجتماعية يمكن أن تحدث تحولاً في النهوض بالمساواة بين الجنسين وبناء قدرة الأمم على الصمود.

36 - وأشارت إلى أن تعزيز المجتمعات المستدامة يتطلب توسيع نطاق التغطية بالحماية الاجتماعية، وتحسين التنسيق بين الشركاء في مجالي العمل الإنساني والحماية الاجتماعية، وزيادة الاستثمار في البرامج القائمة على الأدلة التي يمكن أن تلبي احتياجات النساء والفتيات، والأشخاص ذوي الإعاقة والسكان النازحين. ومن الضروري كذلك توسيع نطاق التمويل لنظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة المتمحورة حول الناس والمملوكة وطنياً. وتقع الإجراءات الاستباقية والمبكرة في صميم التكيف مع تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث.

37 - **السيدة ميندوزا إلغويا** (المكسيك): قالت إن أحد الإجراءات الأولى التي اتخذتها أول رئيسة للمكسيك كانت الإعلان عن برنامج جديد للحماية الاجتماعية للمرأة، يهدف أيضا إلى معالجة أوجه عدم المساواة التاريخية. وتتمثل إحدى طرق الانتقال نحو نظام حماية اجتماعية يراعي المنظور الجنساني في الاعتراف باقتصاد الرعاية من منظور واسع لحقوق الإنسان والاستثمار في نظم الرعاية باعتبارها منفعة عامة.

38 - **السيد كوبفرمان** (المراقب عن الفهود الرمادية)، تكلّم باسم فريق أصحاب المصلحة المعني بالشيخوخة، فقال إنه على الرغم من التقارير والتوصيات وخطط العمل والإعلانات والوثائق الختامية المتعددة التي تتضمن وفرة من المقترحات للعمل الحكومي، فإن شواغل نحو 600 مليون امرأة مسنة في جميع أنحاء العالم تُهمَّش باستمرار. وقد حان الوقت للحكومات لاتخاذ إجراءات بشأن التوصيات والوعود التي سبق أن قُطعت، لا سيما تلك المتعلقة بكبار السن.

39 - وذكر أن عدم إيلاء الاهتمام لكبار السن، ولا سيما المسنات، أمرٌ مؤسف. وفي أكثر الأحيان، يُنظر إلى المسنات باعتبارهن عبئًا على المجتمع ولا قيمة لهن. ولا يُنظر إليهن كمساهمات على قدم المساواة في أسرهن أو مجتمعاتهن المحلية أو في الاقتصاد. وكثيرا ما يتناسى دعاة المساواة بين الجنسين النساء المسنات اللواتي يجري تجاهلهن في المناقشات المتعلقة بمسائل مثل العنف وسوء المعاملة، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والأمن الغذائي، وفقدان حقوق الملكية. وكثيرا ما تترك الأضرار التراكمية النساء المسنات دون حماية اجتماعية كافية أو رعاية صحية ميسورة التكلفة.

40 - وأضاف قائلا إنه بالرغم من ذلك، فإن المستقبل ملك للجميع، وليس فقط لصغار السن أو الذين لم يولدوا بعد. فلكبار السن أيضاً مصلحة في مستقبلهم، بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي والاقتصادي، وسواء كان هذا المستقبل يشمل أياماً أو سنوات أو عقوداً. وللتشريعات والسياسات والبرامج الحكومية تأثير على حياة الجميع منذ الولادة حتى الوفاة. والحكومات ليست بحاجة إلى المزيد من المقترحات، بل إلى اتخاذ إجراءات.

41 - **السيدة صوفيا** (إندونيسيا): قالت إن نظم الحماية الاجتماعية التي تركز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالغة الأهمية لتحقيق النمو الشامل للجميع. فتمويل نظم الحماية الاجتماعية التي تلبي الاحتياجات الفريدة للنساء لا يمكن أن يحميهن من المخاطر المباشرة فحسب، بل يمكن أيضاً أن يطلق العنان لإمكاناتهن للمساهمة في النمو الاقتصادي المستدام. ولذلك تعمل حكومة بلدها على ضمان أن تستفيد النساء من الحماية الاجتماعية وأن يصبحن عوامل تغيير، لا سيما في أوقات الأزمات.

42 - وأضافت قائلة إنه لمّا كانت البلدان النامية لا تزال تواجه فجوة مالية كبيرة في تحقيق التنمية القادرة على الصمود والمستدامة، بما في ذلك في تمويل الحماية الاجتماعية الشاملة، ينبغي للمجتمع الدولي زيادة

فرص الحصول على التمويل الميسر وتعبئة المزيد من الموارد العامة والخاصة. وفي هذا السياق، سألت المشاركين في حلقة النقاش عن الطريقة التي يمكن أن تساعد بها الشراكات بين القطاعين العام والخاص في معالجة فجوة التمويل.

43 - **السيدة أوليري** (أيرلندا): قالت إن حكومتها ملتزمة بتعزيز الروابط بين نظم الحماية الاجتماعية المستدامة والخاضعة للمساءلة في مجالات الأمن الغذائي والتغذية والتعليم والصحة والمساواة بين الجنسين والعمل المناخي وإدماج منظور الإعاقة. وتعمل أيرلندا مع البلدان الشريكة، بما فيها أوغندا وزامبيا وملاوي وموزمبيق، على هذه المسائل ومن خلال الشراكات مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

44 - ومضت تقول إن البرامج المصممة لمراعاة الواقع اليومي للنساء والفتيات واحتياجاتهن يمكن أن تضيق الفجوات بين الجنسين في معدلات الفقر وتساعد على تغيير المعايير وهياكل السلطة التمييزية. وتُظهر الأدلة أيضاً أنه من المهم إجراء تحليل متعمق والأخذ بنهج دورة الحياة. وينبغي أن تكون نظم الحماية الاجتماعية متاحة على مدار حياة المرأة العاملة حتى سن الشيخوخة، بما في ذلك للنساء العاملات في الأعمال غير الرسمية والمنخفضة الأجر وغير المستقرة.

45 - وأضافت قائلة إنها مهتمة بالاستماع إلى المزيد من المشاركين في حلقة النقاش بشأن كيفية إحراز تقدم حقيقي نحو مزيد من الحماية الاجتماعية التحويلية التي تعالج المسائل الهيكلية والمجتمعية الأساسية.

46 - **السيدة ألموني** (المراقبة عن منظمة يونانيما الدولية): قالت إنه من الأهمية بمكان تنفيذ نظم حماية اجتماعية مراعية للمنظور الجنساني لإحداث تغيير تحويلي. ولا تزال الحواجز الجنسانية تُرصد في عدم المساواة في إمكانية حصول النساء والفتيات على التعليم والعمل والرعاية الصحية. ولذلك يجب أن تتجاوز نظم الحماية مجرد التصدي للمخاطر المتعلقة تحديدا بالاعتبارات الجنسانية. وهي تقتضي تغيير القيود الهيكلية والمعايير الاجتماعية التمييزية المفضية إلى أوجه عدم المساواة على كل المستويات. وتوفر دراسة أوجه عدم المساواة الراسخة والتصدي لها وسيلة لصانعي السياسات الوطنية والعالمية للنظر إلى ما وراء قيود الأطر المعيارية التقليدية.

47 - وأشارت إلى أن الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية تبني القدرة على الصمود من خلال توفير شبكات أمان تقلل من أوجه الضعف أمام الصدمات. ولكن عندما تكون نظم الحماية الاجتماعية مراعية للمنظور الجنساني، فإنها تلبي احتياجات أولئك الذين كثيرا ما يتم استبعادهم من شبكات الأمان. ففي سياق تغير المناخ، على سبيل المثال، يمكن أن يضمن الدعم المصمم خصيصاً تزويد المجتمعات المحلية الضعيفة بالموارد اللازمة للتعامل مع آثار العدول عن استخدام الوقود الأحفوري بطريقة عادلة ومنصفة.

48 - وأردفت قائلة إن إطار سياسات الحماية الاجتماعية الذي يعترف بالعمل غير الرسمي ويمكّن المزيد من النساء من العثور على عمل في القطاع الرسمي يمكن أن يوفر نموذجاً شاملاً لدعم النساء في بناء قدرتهن على الصمود.

49 - *تولّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ثابا (نيبال).*

50 - **السيد مانوغاران** (ماليزيا): قال إن بلده بنى نظاما قويا وشاملا للجميع للحماية الاجتماعية، مما يؤكد التزامه الثابت بحماية كل ماليزي من المهد إلى اللحد. وقد رأت الحكومة في جائحة كوفيد-19 فرصة لإصلاح إطار الحماية الاجتماعية وتعزيزه من خلال التحول نحو نظام أكثر قدرة على الصمود

وشمولاً ومراعاة للمنظور الجنساني. واتخذت الحكومة أيضاً خطوات حاسمة لتعزيز الحماية الاجتماعية، مع التركيز بشكل خاص على المرأة. فعلى سبيل المثال، مدد قانون العمل لعام 2022 إجازة الأمومة من 60 إلى 98 يومًا وهو الآن يحمي الموظفات الحوامل من الفصل التعسفي؛ كما أن نظام الضمان الاجتماعي الخاص بربات البيوت يوفر لهن تغطية شاملة، بما في ذلك الحماية من المرض والعجز والحوادث؛ وتقدم مبادرة أخرى دعمًا يستهدف بشكل محدد النساء المهمشات، ولا سيما أولئك اللواتي يعشن في ظروف صعبة أو ينتمين إلى أسر معيشية منخفضة الدخل.

51 - **السيدة الراجي** (المغرب): قالت إن نظم الحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني يمكن أن تساعد في القضاء على الفقر، والحد من أوجه عدم المساواة، وتحفيز النمو الاقتصادي والإنتاجية، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات المتكررة. ولهذه الغاية، تُشكِّل هذه الحماية الاجتماعية أولوية وطنية في المغرب. ولا تقتصر المساواة بين الجنسين على كونها مسألة عدالة اجتماعية وحقوق إنسان فحسب، بل هي أيضاً قوة دافعة يعتد بها للتنمية الاجتماعية الاقتصادية. بيد أن تمويل الحماية الاجتماعية أمر حيوي لضمان استدامتها.

52 - **السيد راتسيماندريسي** (مدغشقر): سأل كيف يمكن للحكومات أن تكفل قيام أرباب العمل بدفع اشتراكات كافية في الضمان الاجتماعي دون أن تلقي عبئا أثقل مما ينبغي على القطاع الرسمي، مما قد يدفع بالعمال إلى القطاع غير الرسمي.

53 - **السيدة فيلمياني** (هايتي): قالت إن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل قد هيأ الظروف المؤاتية لتنفيذ خطة عام 2030، لا سيما في سياق الأزمات المتعددة التي تواجه المجتمع الدولي. وينبغي للدول المفتقرة إلى الأطر القانونية المناسبة أن تعمل على مكافحة الأنشطة غير القانونية مثل الاتجار بالأشخاص، التي لا تزال تقوض حقوق النساء والفتيات.

54 - **السيد طومسون** (المراقب عن الرابطة الدولية للأطفال والشباب): تكلم باسم المجموعة الرئيسية للأطفال والشباب، فقال إنه في حين أن النظم والهياكل المراعية للمنظور الجنساني هي كلمات لطيفة، فإن التمسك بحقوق النساء والفتيات والنهوض بها يجب أن يكونا حجر الزاوية في جميع الجهود الرامية إلى بناء القدرة على الصمود. وهناك حاجة إلى تعزيز نظام الحماية الاجتماعية، والاستثمار في الحركات والقيادات النسوية، والتحرك نحو سياسات ونظم رعاية شاملة للجميع. ويواجه الشباب ذوو الإعاقة وشباب الشعوب الأصلية والشباب من ذوي الميول الجنسية والهويات الجنسانية المتنوعة طبقات متعددة من الضعف، يفاقمها العمل غير المدفوع الأجر ومحدودية فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق. وينبغي للدول الأعضاء اتخاذ تدابير ملموسة لضمان حقوق الصحة الجنسية والإنجابية والعدالة للجميع. وينبغي أن يحصل كل شاب وشابة على التثقيف الجنسي الشامل والمجموعة الكاملة من خدمات حقوق الصحة الجنسية والإنجابية، دون وصم أو تمييز.

55 - وأضاف قائلا إن المجموعة الرئيسية للأطفال والشباب تدعو إلى وقف إطلاق النار في جميع النزاعات على مستوى العالم ولا يزال يساورها قلق بالغ إزاء العدد الكبير من القتلى والنازحين، ومعظمهم من الضعفاء من النساء والأطفال والشباب. ويرفض الأطفال والشباب أن يكونوا ضحايا جماعيين للمجمع العسكري الصناعي.

56 - **السيدة هندريكس** (مديرة شعبة السياسات والبرامج والشؤون الحكومية الدولية في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)): قالت، في معرض ردها على التعليقات التي قدمت، إن الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية اتخذت نهج دورة الحياة إزاء الحماية الاجتماعية، مسلطة الضوء على ضرورة وإمكانات الحماية الاجتماعية للنساء والفتيات من كل الأعمار. ويظهر التقرير تراكم أوجه الحرمان على مدى الحياة، التي كثيرا ما تترك النساء مع القليل من الموارد الاقتصادية والمدخرات والأصول في سن الشيخوخة. وهو يسلط الضوء أيضا على الدور الهام الذي تضطلع به المسنات في رعاية الأسر والأزواج المسنين. ومن المفارقات أن ذلك يترك النساء المسنات أيضاً بلا أحد يعتني بهن عندما يكبرن في السن. ولذلك فإن سد الفجوات في المعاشات التقاعدية بين الجنسين، بما في ذلك بوسائل من بينها المعاشات التقاعدية الاجتماعية الشاملة والأرصدة مقابل الرعاية في النظم الاكتتابية للمعاشات التقاعدية، أمر بالغ الأهمية، إلى جانب الرعاية الصحية الشاملة.

57 - وتابعت كلامها قائلة إنه لكي تتمكن الحماية الاجتماعية من تغيير المعايير والهياكل والمؤسسات التي تديم أوجه عدم المساواة، هناك حاجة إلى نهج مشترك يربط التحويلات النقدية وحماية الدخل بالأصول وسبل العيش والخدمات العامة. ويتطلب التحول الحقيقي اتّباع نُهج شاملة على المستوى القطاعي وعلى مستوى المجتمع، بما في ذلك استثمارات عامة واسعة النطاق في اقتصاد الرعاية ودعم أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر.

58 - **السيدة ديواكار** (نائبة مدير الشبكة الاستشارية المعنية بالفقر المزمن): قالت إنها توافق على ضرورة اتباع نهج متعدد القطاعات للانتقال من الإجراءات المراعية للمنظور الجنساني إلى إجراءات تحويلية في القضايا الجنسانية تعالج المسائل الهيكلية. ويعني ذلك تعزيز السياسات التي تمكّن الناس من الهروب من براثن الفقر والبقاء خارجه، بالتزامن أيضا مع زيادة التخفيف من مخاطر التنقل النزولي من خلال إدارة المخاطر الجماعية.

59 - **السيدة باريت** (نائبة رئيس الاتحاد الدولي للعمال المنزليين): كررت تأكيد أن العمال المنزليين خاضوا نضالاً طويلاً من أجل حماية الضمان الاجتماعي. وتسعى استراتيجية المناصرة التي تتبعها منظمتها إلى تأمين زيادة التمويل لنظم الرعاية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على استقرار القوى العاملة ويؤدي إلى رفع معايير الرعاية للمستفيدين.

حلقة النقاش 2: "تمويل القدرة على الصمود: ضرورة حتمية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030"

60 - **السيد عبد المغيث** (الرئيس المشارك): قال إن حلقة النقاش ستستكشف استراتيجيات الاستثمار المستدام لبناء مجتمعات قادرة على الصمود والتكيف مع الأزمات المعاصرة المتعددة الأوجه. وإذ يواجه العالم الآثار المركبة لجائحة كوفيد-19 وتصاعد الكوارث المرتبطة بالمناخ والنزاعات المستمرة، باتت الحاجة الملحة إلى آليات تمويل قوية أكبر من أي وقت مضى. وتتيح المناقشة الحالية فرصة لفهم الدور الحيوي للاستثمار المرن ليس في تعزيز التعافي فحسب، بل في تعزيز الاستدامة والإنصاف على المدى الطويل، خاصة بالنسبة للفئات السكانية المهمشة الأكثر تضرراً من الأزمات.

61 - ومضى يقول إن الإمكانات التحويلية لتمويل القدرة على الصمود تكمن في قدرته على دمج الحد من مخاطر الكوارث والحماية الاجتماعية والتكيف مع تغير المناخ في إطار موحد. ومن خلال الاستثمارات

الاستراتيجية المراعية للمنظور الجنساني، يمكن للبلدان أن تعالج نقاط الضعف بالتزامن مع تعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع.

62 - وأضاف قائلاً إن الاستثمارات في نظم الإنذار المبكر والتأهب للكوارث والتعافي القادر على الصمود لا تنقذ الأرواح فحسب، بل توفر أيضاً عوائد اقتصادية كبيرة. فمقابل كل دولار يُستثمر في الحد من المخاطر، يمكن توفير ما يصل إلى 15 دولاراً من تكاليف التعافي بعد الكوارث، مما يظهر الفوائد المالية الواضحة للإنفاق الذي يركز على القدرة على الصمود.

63 - وأشار إلى ضرورة استكشاف نماذج التمويل الابتكاري التي تستفيد من دعم القطاعين العام والخاص على حد سواء لتحقيق الأهداف المتصلة بالقدرة على الصمود. وستنظر حلقة النقاش في استراتيجيات مواءمة الموارد المالية مع أهداف بناء القدرة على الصمود، وذلك بسبل من بينها نظم الحماية الاجتماعية والتعاون المتعدد القطاعات. فهذه النهج يمكن أن تساعد في تعزيز القدرة على الصمود السليمة اقتصاديًا والمنصفة اجتماعيًا، مما يضع الأساس لتنمية مستدامة تعود بالنفع على الجميع.

64 - **السيد شتشيرسكي** (الممثل الدائم لبولندا لدى الأمم المتحدة ورئيس لجنة التنمية الاجتماعية): تكلم بصفته مشاركاً في حلقة النقاش، فقال إن النزاعات والأزمات والكوارث تقوض التنمية المستدامة وتحقيق خطة عام 2030 وغيرها من الأطر الدولية المتفق عليها. ولذلك ينبغي أن يكون بناء القدرة على الصمود في مواجهة مثل هذه الاضطرابات أولوية عالمية رئيسية. واستنادًا إلى أولويات بولندا في الأمم المتحدة وتجاربها في الفترة الأخيرة، أعرب عن اعتقاده بأن تمويل القدرة على الصمود ينبغي أن يركّز على تعزيز المؤسسات العامة والاستثمار في تحسين التأهب على المستوى المحلي؛ والاستثمار في القدرة على الصمود الاجتماعي وتعزيز قدرة المجتمع على الصمود والتعافي بسرعة من الصدمات والأزمات الكبرى؛ والاستثمار في البنية التحتية القادرة على الصمود باعتبارها العمود الفقري لكل اقتصاد.

65 - وتابع كلامه قائلاً إن المؤسسات العامة المتسمة بالشفافية والفعالية والكفاءة والخاضعة للمساءلة ضرورية لبناء مجتمعات قادرة على الصمود. وتركز بولندا، في إطار تعاونها الإنمائي، على بناء قدرة الإدارة العامة في البلدان الشريكة على الوقاية من الكوارث، وعلى زيادة قدراتها التشغيلية للاستجابة للكوارث بفعالية. فعلى سبيل المثال، أقامت بولندا مؤخراً شراكة مع مولدوفا ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث لتنفيذ مشروع مخصص لتعزيز القدرات الوطنية فيما يتعلق بتخطيط البنية التحتية القائم على المعرفة بالمخاطر في ذلك البلد. ودعمت بولندا أيضا مبادرة الإنذار المبكر للجميع في البلدان النامية. وستظل القدرة على الصمود تحتل الصدارة في جدول أعمال سياسة التعاون الإنمائي لبولندا خلال رئاستها لمجلس الاتحاد الأوروبي في عام 2025.

66 - وأشار إلى أن القدرة على الصمود الاجتماعي موضوع مهم بشكل خاص بالنسبة للدور الذي يضطلع به كرئيس للجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثالثة والستين. وسيتم تخصيص حلقة نقاش بشأن المسائل المستجدة في تلك الدورة لمناقشة القدرة الاجتماعية على الصمود والتنمية الاجتماعية.

67 - واسترسل قائلاً إن تمويل القدرة على الصمود يعني الاستثمار في البنية التحتية القادرة على الصمود. واتخذ انخراط بولندا في الأمم المتحدة في بناء القدرة على الصمود وتطوير بنية تحتية قادرة على الصمود شكل مبادرات محددة، مثل القرار المتعلق ببناء القدرة على الصمود على الصعيد العالمي وتعزيز التنمية المستدامة من خلال الربط بين البنى التحتية الإقليمية والأقاليمية، الذي اتخذ بمبادرة من بولندا في

الدورة السابقة للجنة. ويدعو القرار إلى سد الفجوات الرقمية ويُسلِّم بأن سد الفجوة في تمويل البنية التحتية يتطلب التمويل العام والخاص، مصحوباً بالتعاون التقني، بما في ذلك الدعم التقني وتنمية المهارات وبناء القدرات، وخاصة في البلدان النامية.

68 - وأضاف قائلاً إن المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية يتيح فرصة ممتازة لمعالجة فجوة التمويل وتقديم التزامات ملموسة بشأن تعبئة التمويل لبناء القدرة على التواصل والصمود في العديد من القطاعات. ودعا إلى وجود إرادة سياسية لتعميم التفكير في القدرة على الصمود داخل النظام المالي.

69 - **السيدة ريتشاردسون** (المديرة التنفيذية لمنظمة مسرّع تقييم المخاطر النُّظمية): تكلمت بصفتها مشاركة في حلقة النقاش، فقالت إن مهمة منظمتها هي تعميم تقييم المخاطر النُّظمية في عمليتي صنع السياسات واتخاذ القرارات، والدعوة إلى اتخاذ إجراءات تحويلية تعود بالنفع على جميع الناس والمجتمعات والأنواع والنظم الإيكولوجية. ويضع التقرير الذي نشرته المنظمة مؤخرًا بعنوان "مواجهة المخاطر العالمية بأمل صادق" جدول أعمال جريئاً لتعزيز القدرة على فهم المخاطر النُّظمية ومعالجتها.

70 - وذكرت أنه على الرغم أن المخاطر كانت موجودة على الدوام، فإن العالم يواجه حالياً أزمة متعددة الجوانب فريدة وحرجة ذات طبيعة عالمية حقًّا. والمخاطر الماثلة ليست منعزلة، بل مترابطة، مما يُضخم ويزيد من أوجه الضعف بشكل عام. بيد أنه لا يجري التصدي لتلك المخاطر باعتبارها مترابطة. ولا يخدم مصلحة أحد أن توضع المشاكل والحلول الإيكولوجية في مواجهة المشاكل والحلول الإنسانية. ويؤدى إغفال أوجه الترابط الحرجة بين المخاطر إلى تقويض القدرة على التصدي للطبيعة الشاملة للمشاكل.

71 - ومضت تقول إن تقرير منظمتها يؤكد أن النهج السائد في تقييم المخاطر والاستجابة لها ليس كافياً. ويجب تطبيق أدوات نُظمية تعزز فهم طبيعة المخاطر النُظمية وتوفر التوجيه نحو حلول شاملة. ولتحويل المواثيق والالتزامات والإعلانات والطموحات والأهداف إلى خطوات عملية ملموسة، يجب تعميم أدوات ومنهجية المخاطر النُظمية في عملية صنع القرار. ومن شأن الأدوات الجديدة المصممة لمراعاة أوجه الترابط والتعقيدات أن تساعد صانعي القرار على دراسة حلقات استقاء الآراء وديناميات النظم، وأن تكون أساسا يُسترشد به في اتخاذ إجراءات تفضي إلى نقاط تحول إيجابية. وينبغي تطبيق هذه الأدوات حيثما يجري اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل الكوكب وينبغي تيسير ذلك من خلال قيام الدول الأعضاء بتعيين مسؤولين عن المخاطر النُظمية على المستوى الوطني.

72 - وأضافت قائلة إن التقرير يدعو الشركات والمؤسسات المالية إلى دمج تقييمات المخاطر النُظمية في ممارساتها المتعلقة بالاستثمار والإقراض والشراء، مما يجعل التكاليف والعواقب الكاملة لأنشطتها على الناس والطبيعة والكوكب واضحة. ويمكن قطع أشواط كبيرة إذا ما ابتعد التمويل من المصادر العامة والخاصة والخيرية عن المشاريع المنعزلة واتجه بدلاً من ذلك نحو مبادرات المخاطر النُظمية، مثل البحوث المتعددة التخصصات، وإذا ما أعادت الحكومات والقطاع الخاص ترتيب أولويات التمويل للتعامل مع القدرة على الصمود كاستثمار عالي المردود. ويمكن أن يساعد تبني النُهج النُظمية في ضمان أن تكون النظم، والمجتمعات، والمجتمعات المحلية، والمنظمات مجهزة بشكل أفضل للتخفيف من حدة الأزمات المستقبلية والاستعداد لها والتكيف معها، وحتى للخضوع لتحولات في مواجهة تلك الأزمات.

73 - **السيد موهوموزا** (أوغندا): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إنه في مثل هذه الأوقات المضطربة، هناك حاجة إلى تعزيز مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود. ويتعين أن تكفل البلدان إسهام

العلم والتكنولوجيا والابتكار في الجهود المبذولة للقضاء على الفقر والجوع، والحد من أوجه عدم المساواة، ومعالجة مجالات مهمة أخرى من قبيل الأمن الغذائي والتغذية، والصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية، والمياه والصرف الصحي، والطاقة، والمناخ، والبيئة.

74 - وذكر أن استراتيجيات الاستثمار في القدرة على الصمود ينبغي أن تساعد البلدان النامية على تحفيز استثمار القطاعين العام والخاص في التنمية المستدامة، بطرق منها تعزيز آليات وشراكات التمويل الشاملة للجميع والمبتكرة وتهيئة بيئة تنظيمية واستثمارية محلية ودولية أكثر تمكيناً.

75 - وأضاف قائلا إن المجموعة تدعو إلى تعزيز استراتيجيات تدمج الحد من مخاطر الكوارث في السياسات والبرامج والاستثمارات على جميع المستويات. واعترافًا بالصلة بين الفقر وعدم المساواة بين الجنسين وبالحاجة إلى تعزيز دعم المؤسسات فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تدعو المجموعة أيضاً إلى زيادة الاستثمارات بشكل كبير لسد الفجوة بين الجنسين، بما في ذلك في اقتصاد الرعاية والدعم.

76 - **السيدة كينيدي** (المراقبة عن مجلس الولايات المتحدة للأعمال التجارية الدولية): تكلمت باسم المجموعة الرئيسية لقطاع الأعمال التجارية والصناعية، فقالت إنه ينبغي النظر إلى المجموعات والجهات صاحبة المصلحة الرئيسية باعتبارها جهات فاعلة لا غنى عنها في جميع القرارات المتخذة لإحراز تقدم في القضاء على الفقر والتحول الاقتصادي وإدماج المرأة وبناء القدرة على الصمود.

77 - وأردفت قائلة إنه لا ينبغي تفويت أي فرصة لتعبئة الاستثمارات من أجل تحقيق التنمية المستدامة التي من شأنها أن تجلب منافع القدرة على الصمود ليس فقط في بلدان الجنوب بل لجميع الأمم. وتتطلب معالجة التحديات النُظمية اتباع نهج شامل وجامع ونُظمي على الصعيدين الوطني والدولي.

78 - **السيدة سياغ** (المراقبة عن المجلس الدولي للعلوم): تكلمت باسم المجموعة الرئيسية للأوساط العلمية والتكنولوجية، فقالت إن آثار تغير المناخ وعواقب المخاطر الطبيعية أو التي يتسبب فيها الإنسان، وكذلك الأزمات الاجتماعية الاقتصادية والجيوسياسية، تسلط الضوء كلها على الحاجة الملحة إلى جعل العلوم والهندسة في صلب بناء القدرة على الصمود.

79 - ومضت تقول إن بناء القدرة على الصمود يتطلب نهجاً شاملاً يشرك جميع القطاعات وأصحاب المصلحة، واستراتيجيات قائمة على الأدلة وفعالة وملائمة محلياً ومقبولة ثقافياً. ويتعين أيضاً أن تلبي تلك الاستراتيجيات الاحتياجات المباشرة وتوفر حواجز أمام الصدمات وتساهم في الاستدامة على المدى الطويل، بوسائل من بينها الاستشراف الاستراتيجي.

80 - وأضافت قائلة إنه من شأن المعرفة العلمية والهندسية المتعددة التخصصات والعابرة للتخصصات أن تكون بالغة الأهمية من أجل فهم أفضل للتهديدات والعوامل المسببة للضعف، وتطوير وتقييم الأدوات اللازمة لدعم التنفيذ، وإعادة تصميم حوكمة القدرة على الصمود في نموذج متعدد القطاعات يخدم الأهداف العالمية بشكل أكثر فعالية. وتُشكِّل القدرة على الصمود خطوة أولى وضرورية لتحويل معايير مفهومي التنمية والرفاهية، لكن تحقيق القدرة على الصمود ليس كافيًا. فالطموح على المدى الطويل يجب ألا يتمثل في مجرد الحد من الآثار السلبية، بل يجب أن يشمل تعزيز عوامل الحماية الطبيعية التي تبني القدرة على الصمود حتى يتمكن الناس من الازدهار والتغيّر.

81 - **السيدة صوفيا** (إندونيسيا): قالت إنه يجب على البلدان أن تركز على تعزيز القدرة على الصمود، من أجل اقتصاداتها وشعوبها على حد سواء. فلا يمكن بناء القدرة على الصمود دون إشراك الفئات الأكثر ضعفاً. ولذلك يجب أن تكون النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن في قلب هذه الجهود.

82 - وفي سياق القدرة على الصمود، أعربت عن رغبة وفد بلدها في التأكيد على أهمية الاستثمار في نظم الإنذار المبكر والحد من مخاطر الكوارث. وقالت إن حكومة بلدها تنفذ برنامجاً وطنياً لزيادة قدرة المجتمعات المحلية على التكيف مع الكوارث الطبيعية والتأهب والتصدي لها. ويكفل هذا البرنامج أيضا المشاركة الكاملة للمرأة في جميع مراحل تخطيط السياسات وتنفيذها وتقييمها.

83 - وفي سياق تغير المناخ، قالت إنه من الضروري تعبئة التمويل من أجل بناء بنية تحتية قادرة على الصمود. ولذلك، يدعو وفد بلدها المجتمع الدولي إلى دعم تعزيز إمكانية الوصول إلى التمويل الابتكاري وزيادة تعبئة الموارد العامة والخاصة.

84 - **السيد شتشيرسكي** (الممثل الدائم لبولندا لدى الأمم المتحدة ورئيس لجنة التنمية الاجتماعية): قال، في معرض رده على التعليقات التي قدمت، إنه يرحب بالفرصة المتاحة لزيادة الوعي بشأن أهمية القدرة على الصمود. ويعتمد تمويل القدرة على الصمود على الشراكات التي تشمل المؤسسات التجارية والأوساط العلمية والحكومات الوطنية والحكومات المحلية. وفي الوقت نفسه، من المهم للغاية التركيز على بناء القدرة على الصمود الاجتماعي في مجالات مثل الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين. وبناء القدرة على الصمود هو استثمار في المستقبل.

85 - **السيدة ريتشاردسون** (المديرة التنفيذية لمنظمة مسرّع تقييم المخاطر النُظمية): قالت إن هناك حاجة إلى استعراض الهيكل المالي العالمي لجعله مناسبًا للغرض المنشود منه، الذي يشمل وجود الآليات المالية المناسبة لبناء القدرة على الصمود. ومن الضروري أيضاً وجود تمويل أكثر تكاملاً. فعلى المستوى الوطني، يمكن لمسؤولي المخاطر النُظمية أن يساعدوا الحكومات على إيجاد حلول أكثر شمولية على مستوى مختلف الوزارات، بما في ذلك في مجال التمويل.

86 - وأضافت قائلة إنها توافق على أن تمارين الاستشراف، ونظم الإنذار المبكر وأدوات المخاطر النُظمية ضرورية جميعاً وينبغي استخدامها بشكل خلاق. وأعربت عن موافقتها أيضاً على ضرورة اتباع نهج تشاركية شاملة للجميع من خلال آليات مختلفة تشمل الأعمال التجارية، ومنظمات المجتمع المدني، والشعوب الأصلية والعديد من الجهات الفاعلة الأخرى.

87 - وأخيرًا، لفتت الانتباه إلى أمثلة تُبيّن أن القدرة على الصمود الاجتماعي لا تقل أهمية عن القدرة على الصمود الإيكولوجي.

البيانات الختامية

88 - **السيد عبد المغيث** (الرئيس المشارك): قال إن حلقة النقاش الثانية استكشفت الإمكانات الهائلة للاستثمارات المحدَّدة الأهداف في الحد من مخاطر الكوارث، والحماية الاجتماعية والتكيف مع تغير المناخ لتقوية المجتمعات وحماية الفئات الأكثر ضعفاً. وأكدت المناقشة على أن تمويل القدرة على الصمود لا يتعلق فقط بالاستجابة للأزمات المباشرة بل هو نهج استراتيجي لضمان الاستدامة والإنصاف والازدهار على المدى الطويل. فمن خلال الاستثمار في القدرة على الصمود، لا تخفف البلدان من المخاطر المستقبلية فحسب،

بل تمهد الطريق أيضاً للنمو الشامل للجميع والتحويلي. واستشرافًا للمستقبل، من الواضح أنه يجب على البلدان مواصلة اتباع نهج مبتكرة وتعاونية لتمويل مبادرات القدرة على الصمود، بالاعتماد على الموارد العامة والخاصة على حد سواء. فمن خلال مواءمة أنظمتها المالية مع أهداف التنمية المستدامة والمنصفة، يمكنها بناء مجتمعات مستعدة بشكل أفضل لمواجهة مستقبل متزايد الغموض.

89 - **السيد ثابا** (الرئيس المشارك): قال إن التنمية القادرة على الصمود تعتمد على الإدماج المجدي، مع التركيز على النساء والفتيات، وعلى وسائل التنفيذ التي تأخذ في الاعتبار الطبيعة المتغيرة للمخاطر في القرن الحادي والعشرين. فالعالم ليس مماثلاً اليوم لما كان عليه في الوقت الذي اعتُمدت فيه خطة عام 2030: فعدم المساواة في تصاعد بينما يستمر تفاقم أزمة المناخ وتشهد التوترات الجيوسياسية حالة غليان. وقد وفرت المناقشات ثروة من الرؤى بشأن الحاجة الملحة إلى تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة التحديات العالمية غير المسبوقة.

90 - وأضاف قائلاً إن كلتا حلقتي النقاش، بتناولهما لاستراتيجيات التمويل التي تعطي الأولوية للحماية الاجتماعية والحد من مخاطر الكوارث وصولاً إلى دور السياسات المراعية للمنظور الجنساني في تعزيز القدرة على الصمود، غطتا نطاقاً يؤكد على الإمكانات التحويلية للنهج الموحد والشامل للجميع. وللمضي قدماً، تتمثل المهمة في تحويل المناقشات إلى التزامات قابلة للتنفيذ. ومن الضروري مواصلة تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين والاستثمار في الأطر اللازمة التي من شأنها تمكين المجتمعات المحلية، لا سيما تلك الأكثر ضعفاً، من مواجهة تحديات المستقبل بثقة.

رُفعت الجلسة الساعة 12:40.